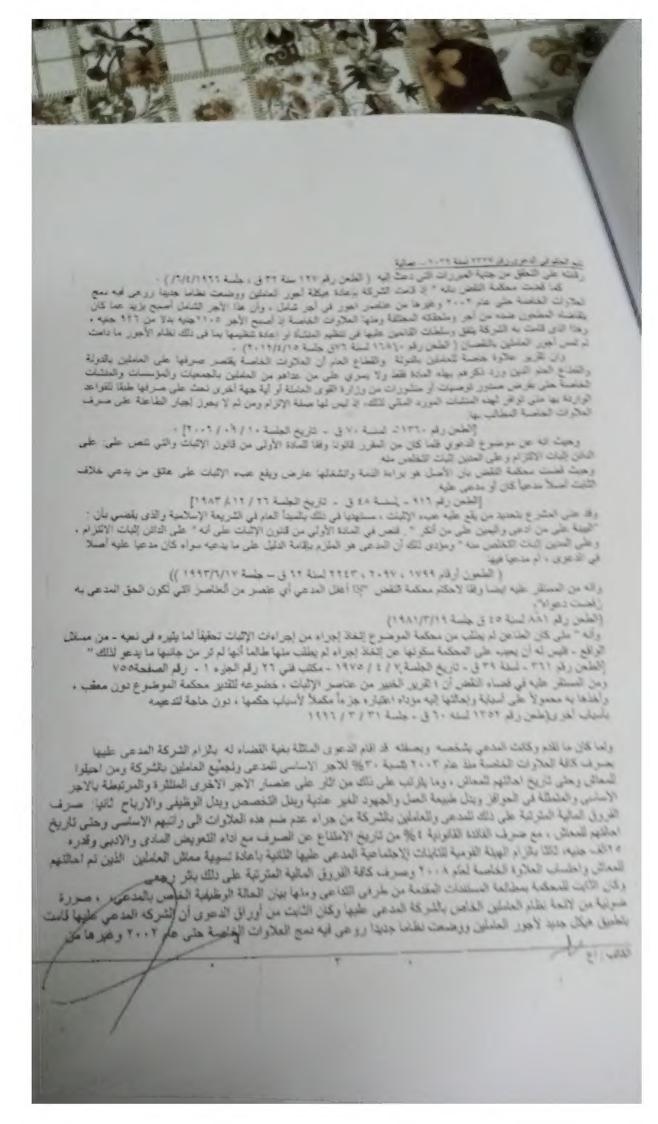
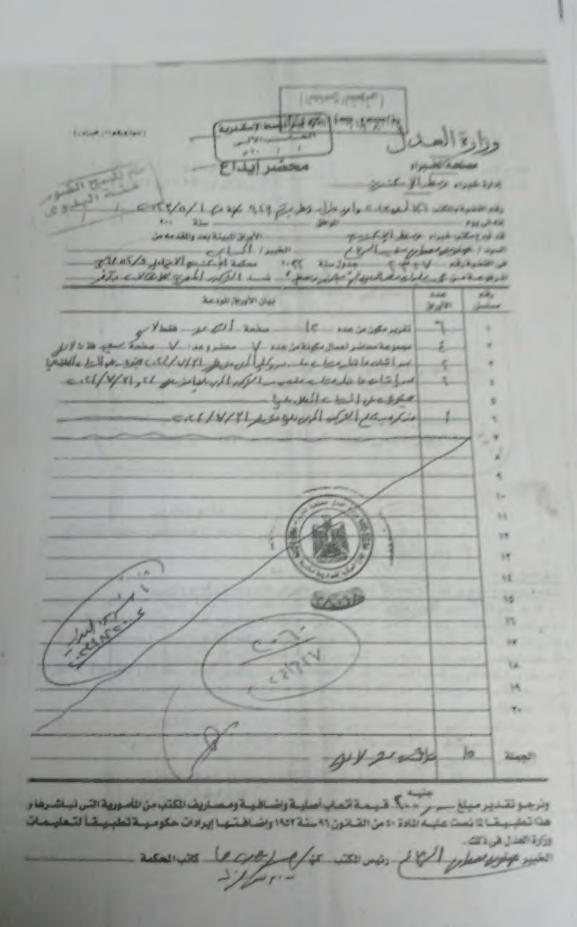


والم الماكر في الدعو وروائر ٢٣٢٧ لينة ٢٠١٢ - عمالية . ٢ قضت المحكمة بهيئة مفاورة قبل اللصل في الموضوع بندب مكتب هنراء في الدعوان وندانا للجناء الدهكمة بالسر الخبير المامورية وأودع تفريره الذى طالعته المعكماتوالعت به والد النهير فيه أنس نتبجة بهالية مؤداها الإنهي: إن الشركة المدعى عليها هي شركة مساهمة مصرية وليست لطاع حكوس او قطاع اعمال عام ومن أم لا المصبع الغوالين منح العاثوات ويحكمها قرارات مجلس الادارة والانحة المعمول نها رجيت أن الشركة العدعي عليها الدفاحت في ١١١٨٨١، وباصدار قرار بصرف هز و من العالوات الخنسة الاستثنائية. في الاجر الاسلس للعاملين النبها هم المجموعة الوطليقية ومن ثم فانها تخضع لسلطة الشركة المدعى عليها في تقدير ها دون ان تكون طرمة بالقوانين المسامرة للملاوات للعلملين بالدولة ومن ثم لا لوحد احلية للمدهي بصفته وشخصته في طلبته وحبث ثم المطلر الخصوم اطراف التباشي بورود تقرير الخنير وأعينت الدعوى للمراقعة وتداولت بالجاسات وبجلسة العراقعة المفتامية مثل وكليل المدعى وبثلك الجلسة قررت المحكمة هجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم ومن عنيث موضوع الدعوى: الشهر المحكمة تمهيدا للطمانها إلى أن المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل البيئة القومية للإنصالات السلكية واللاملكية إلى شركة مساهمة مصرية تنص على انه " تكون الشركة الشخصية الإعتبارية وتعتبر من أشخاص القالون الخاص و بعمري عليها فيما لم يورد بشاله نص خاص في هذا القانون أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة التسادر بالقانون ... كما يسري على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل وذلك فيما لم يود بشاله نص خاص في اللوانح التي يضعها مجشن إدارة الشركة " ، فإن مزدي ذلك اللص أن القانون رقم ١٦ لسنة ٩٩٨ وكذلك ما تصدره الشركة من لوانح متعلقة بقطام العاملين بها هي الأساس في تلظيم علاقات العاملين بالشركة بحيث تطبق عليهم احكامها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أمي قانون الهر وأن الرجوع إلى أحكام قانون العمل لا يكون إلا فيما لم يود به نص خاص في هذا الققون أو اللوانح الصخرة من الشركة للفيدا وهيث تلص المادة ١١ من قانون - رقم ١٩ لسنسة ١٩٩٨ المنشور بتاريخ ٢١ / ٣- / ١٩٩٨ بشأن تحويل الهيئة الغومية الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية على انه "ينقل العاملون بالهيئة الفوعية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركة الجديدة بذأت أوضاعهم الوظوفية، ويستمر العمل النوانح المنظمة تشدونهم لحين إصدار الالحة نظام العاملين بالشركة، ويعتفظ العامل المنقول بصلة شخصية بما يحصل عليه من أجور ويدلات وأجازات ومزايا نقدية وعينية وتعويضات، ولو كانت تزيد على ما يمتحقه طبقا للانحة نظام العاملين بالشركة نون أن يؤثر الله على ما يمتحقه مستقبلا من علاوات او وحيث أنه من المقور إذا كان النص واضعاً جلى المطي ، فابنه لا يجوز الخروج عليه أو تاويله بدعوى الإسقهداء بالحكمة التي أملته ، فلإستناد إلى حكمة التشريع ، لا يكون إلا عند غموض النص أو وجرد ليس فيه. (الطعن رقم ٤٩٣ لمئة ٢٥ ق ، يطسة ١٥/٣/١٩٧٢) ومن المؤرر في قضاء محكمة النقض أنه الإبجوز تقييد مطلق النص يغير مخصص بحيث أن كان صريحاً جلباً قاطعاً في الدلالة على المراه منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملته و قصد الشارع _ لأن ذلك لا يكون إلا علد غموض النص أو وجود لبس فيه (الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قلي ٢٨ صفعة رقم ١٢١ بتاريخ ١٠١٥ ١٠٨٠٠/١ وحيث أنه من العقرر قاتونا أنه " مثى كان من سلطة صناهب العمل - وطي ما جرى به قضاء محكمة النقض. النظيم منشأته والخاذ ما براه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى نظاه حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى الغاء عمولة العاملين لديه ما دام هذا الإجراء غير مشوب بالعنف وسوء القصد الطعن رقم ٢٧٠ ـ است. ٢٤ ق. - تاريخ الجلسة ١١/١٠/١٠ - مكتب فني ٢١ - رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ١٩٢ - تم رفض هذا الطعن] . ومن المقرر أن علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولالحة لنظام العمل والقلتون والعرف الجارعي ه وأن لانحة نظام العمل تنتظم الأهكام الخاصة بالأجور والعنح والعكافات وسائر العلحقات الأخري والعلاوات والترقيات ومواعيد العمل وفقرات الراحة والاجلزات وغيرها ، وأن هذه الأحكام ملزمة لصاحب المعل ، بما تنطوي عليه من توحيد نظام العمل في المنشأة ووضع قراعد عامة مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم ، كما أنها طرَّمة للعامل ، وتستمد قوت الالزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل في تنظيم منشأته والاشراف على العاملين بها (في ذلك المعلى الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ س ٢٧ ع ا ص ١٢٠٠٠ ومن المقرر أن سلطة زب العمل في تتطيع منشكه سلطة تقديرية لا يجوز القاضمي الدعوى أن يحل محله فيها ي per 13 bette



رم المركب المسال ، تقب تحويل الهيئة القومية الانصالات الملكية والاستكية اليراندية بساهمة مصرية بعرياب و المسابق بالاجور والمنح والمكافأت والعلاوات والهيرها من مستعقات المنطون بالشوقة ولم بود العمل بها الميار المسابق خاصة بالملاوات، المعاشين بالشركة تعديلا ، كان الاستان المنطون بالشوقة ولم بود العمل بها المي صوف الله المعربية الدينة بالملاوات، العاملين بالشركة فضلا وكان الثابت بلديد العمل الدياني بالديالي والسي معلى المن العاملة المعربية الدينة والثانث به أن الشركة فضلا وكان الثابت بلديد العمل الدياني بالاديالي والسرالمانية المن المنظم الم يمان عام ومن ثم لا تخضع تقوانين هنج العلاوات ويحكمها قوانوات معنى الانترة والالعة العصول بها وحث أن الله يما يه عنها قد قامت في ١١٨١١ - ٢ بلصنار قرار بصرف عزه من العلوات العاصة المشاللية في الاحد الساس تهاملين تدبيها حسب المجموعة الوظيفية ومن ثم قانها لخطمع لسلطة الشركة المدعي عليها في تغيرها دول ان تكدل ملامة يتوانين الصدرة للعلاوات للعاملين بالدولة ومن ثم لا توجد احقية للمددي بصفته واستعم الى طلبته وهو الامر الدي يمنوس. يستغلص معه المحكمة بان الدعوى العقامة من العذعي قد جابث بغير مند يسجع من الوالع والعانون وهو الامر الذي للمضي ررد المعكمة براقعتها على لحو ما منورد بالعلطوق عيث أنه بشان مصاريف الدعوى شاملة مقابل العلب المحاملة الشرم المحكمة بها المدعى عملا ينعى المائد ١٩٨١ ا عن وتتون المرافعات و المائد ١٨١٧ من قاتون المعامة رقم ١٧ نسنة ١٩٨٣ المحل بالقابون ١٠ لسنة ٢٠٠١ واعقه من الرسوم تصرالية عملاً بالمانة السائمة من قانون العل رقر ١٢ لسنة ٢٠٠٢ الليذه الإسباب كالبت المحكمة الرفض الدعوى على النحو الوارد بالاسباب والزبنت البدعي بالمصاريف وسلخ ك تعاب المحاماة واعقه من الرسوم القضائية



الرب في النج في الم 1777 فينة 1717 صلية الإسكانية وزارة الغدل سجل غيراء وسط رقم١٢١ لسلة ٢٠٧٢ قطاع الخيراء رقم الوارد ۲۰۲۶ في ۱/م/۲۲۰۳ الإدارة المركزية لقيراء وسط الاسكتدرية تقريد مقدم إلى المحكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة /٢٠ عمالية في الدعوى رقم ٢٣٢٧ لسنة ٢٠٢٢ المرقوعة من محمد سليمان سعد الدين نجم – رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية للاتصالات بصفته و بشخصه ١- المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات بصفته ٢- رئيس مجلس الهيلة القومية للتامينات الاجتماعية بصفته مقدم التقرير خبير حسابي / صفوت مصطفى سعيد الشماع الندعي (بصفته وشخصه) ولجميع العالمين العاليين بالشركة وكلك الذين احباوا المعاش عنى تاريح إعالتهم المعاش، وما يترقب على ذلك من أثار على عاصر الأجر الأخرى المثائرة والمرتبطة بالأجر الأساس والمتطلة في (الحوافق وبنل طبيعة العمل والجهود الغير عانية وينل الشغصص وينل الوظيفي والارياح) ٣- صرف ورد كافة الغروق الماثية المستحقة للمدعى (بصفته وشخصه) ولجميع الماملين بالشركة واللين أحياوا للمعاش حتى تاريخ إدالتهم للمعلِّش المترتبة على ذلك مع الزام الشركة المدعى عشها الأولى باداء تعويض مادي وادبي للمدعون د٢ الف جنوبه لكل مدعى مع صوف القائدة القاتولية ١٤٪ من تاريخ الإمتناع عن الصوف وحتى تعلم لتفية العكم ٣- إلزام الهيئة القومية التأمينات الإجتماعية المدعى عليها التالية بإعادة تسوية معاش العاملين النين ثم إحالتهم المعاش وإحساب الملاوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٣٠٠٠ يصوف كافة الفروق المائية المترتبة على للله بالتر رجمي مع صرف الفائدة القلونية ١٪ من تاريخ الإمتناع عن الصرف وعلى تمام تنفيذ المكم ٤- مع حفظ كافة الحقوق القانونية السابقة والحالية والمستقبلية بكافة انواعها لدى المدعن عليهما الأول والثاني 4/ styrty/1/21

وسع الزام المدعى عليهما بكاهة المصروقات والعاب المعاملا

و نقر شرحاً لدعهاء الاتهري:
إن المدعى (بصفته و شفسه) من العاملين بالشركة المصرية الاتصبالات المدعى عليها الاولى و كان يعمل بها غيل ان العدعى (بصفته و شفسه) من العاملين بالشركة المصرية الاتصبالات المدعى عليها الاولى و كان يعمل بها غيل تحويلها من هيئة الى شركة و كانت تقوم بصرف علاوة خاصية بنسبة، ٢٠ بنون عد ادنى أو العدس و نضم الملاجز الإساسي اعتبارا من ٢٠٠١/٥/١ و تم سلح هذه العالوة المعلمين بالقطاع الخاص طبقاً للاتفاقية المعامرة المقينة بوزارة القوى العالمة برقم ٢٠٠١ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ و تم سلح هذه العالمة المعالمة من قانون العمل ١٢ السنة٢٠٠٢ العقرة الاولى تكون

الاتفاقية المساعية نافذة و مازمة الطرفيها بعد ابناعها لدى الجهة الادارية كما ان النولة تمثلك نسبة ٨٠٪ من اسهم الشركة الا ان الشركة بنات التاريخ قالت بصرف عاترة العاملين بها بنسبة ٢٠٪ و يستند للعادة ١١ من القانون ١٩ استفاده ١٠

اما بشان الهيئة القومية التانيذات الاجتماعية المدعى عليها ثانيا فقد نقدم الماملين المحالين للمعاش بطلبات تظلمات باحقيتهم في العلاوة الفاسمة لعلمه ٢٠٠ بندية ٢٠٠ و تسوية معاشهم الا أن الهيئة اقادت بعدم احقيلهم في ذلك لعدم فيام الشركة بصرفها و يستند الماملين الى نصل المقدة ١٥٠ من قانون النامينات رقم ١٤٧٧/٧٩ أو المادة ١٤١ من قانون التامينات رقم ١٤٨ المنظة ٢٠١٤ المنافقة

و من جماع ما سبق يثبت احقية (المدعن بصفته و شخصه) و العاملين الحاليين بالشركة و العاملين الذين تم اهالتهم المعاش في صبرف و ضم علاوة عام ٢٠٠٨ التي تم منعها في ٢٠٠١/٥/١ كاملة بنسبة ٣٠٪ كاملة دون نقصان و ليست بنسبة ١٠٪ التي قامت بها الشركة المدعى عليها الاولى و ما يترتب على ذلك من الثر

الحكم التمهري:

يجلسة « ۱۳۲۲/۲۶ كمت المحكمة : و هل القصوم المحكمة : و هل القصل المن المحكمة ا

الاحثة و المهاشرة :بتاريخ ٢٠١١/٨ ، ٧٠ مراحة مشر الوعوى بعاليه الينا من قبل الإدارة لتنفيذ المأمورية العمادرة بها بحلسة ٢٠١٣/٧/٥٥ و عليه تم استدعاء اطراف الدعوى و لم بحضر المدعى عليه النقى او مراقه و المامورة و حضر وكيل المدعى و وكيل عن الشركة المدعى عليها الاولى و تمت المفاقشة و تقديم المستندات كالمراف الدعم مدينا و عليه نودع تقريرنا على النحو التاثير

المستندات المقدمة من وكيار الهذي المستندات المقدمة من وكيار الهذي المستندات المقدمة من وكيار الهذي المستندات المستندات المستند من القالون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية ورديه الاتراب

مادة ١ - تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى "الشركة المصرية للاتصالات"، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القاتون. وتؤول إلى الشركة الجديدة جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة، كما تتحمل بجميع التزاماتها.

d/ring/p

مادة ٢ - تكون للشركة الشخصية الإعليارية. وتعلير من الشخاص لقندن الخاص وينمرى عليها ايما لم يود بشاله لد خاص في هذا القانون، المكام كل من قانون شركات المساهية وشركات اللوصية بالأسهم والشركات نات المسلولية المعتودة المسادر بالقانون رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٨١ ، وفانون سوق رأس المال المسادر بالقانون رقم ١٠ نسنة ١٩٩٧. كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصحر بالقانون رقم ١٣٧ لمطة ١٩٨١ . وذلك فيما لم يرد بالنانه

نص خاص في اللواتح الذي يضعها مجلس إدارة الشركة من عند المساكنة والمتسلكية إلى الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية. ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشنونهم لحين إسدار لاتحة نظام العاماين بالشركة، ويعلمظ العامل المنقول بصغة شخصنية بما يحصل عليه من أجور ويدلات وأجازات ومزايا نقنية وعينية وتعويضائه، ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقاً للانحة نظام العاملين يالشركة دون أن يؤثر ذلك على ما سنحقه مستقبلاً من علاوات أو مزاياً.

· صورة ضونية من كتاب القوى العاملة الى رئيس النقابة المعامة للعامايين بالاتســالات بقاريخ ١ ٢٠٠٤/٨/١ ملكور بـه انه يطبق على العاملين بالشركة المصرية للاتصالات القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

- صورة ضوئية من نص المادة الرابعة من قاتون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ و التي تنص على " لا تخل أحكام القانون المرافق بحقوق الممال السابق لهم الحصول عليها من أجور ومزايا مستمدة من أحكام القوائين واللوائح والنظم والانفاقيات والقرارات الداخلية السابقة على العمل باهكامه"

مادة ١٥٨ " تكون الاتفاقية الجماعية نافذة وملزمة لطرفيها بعد إيناعها لدى الجهة الإدارية المختصة ولشر هذا الإيداع بالوقائع المصرية مشتملا على ملخص الأحكام الاتفاقية وتتولى الجهة الإدارية المختصة قيد الاتفاقية خلال اللاثين يوما من تاريخ إيداعها لنيها ونشر القيد وفقا لأحكام الفقرة الأولمي

- صورة ضونية من لائمة نظام العاملين بالشركة المصرية للاتصالات الصادرة بقرار رئيس مجلس الادارة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ٥/٥/٥ و المصول بها طبقاً للمادة الاولى اعتبار ا من ٢٠٠٨/٥/١ فصل الأول- الأحكام العامة

تسرى أحكام هذه اللائمة على جميع العاملين بالشركة ، كما تسري عليهم أحكام قانون العمل رقم ١٢ أسلة ٢٠٠٣ فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة "

الفصل السابع - العلاوات

يتزر مجلس الإدارة في ختام كل منذة مالية مينا إستحقاة، العاملين للعلاوة النورية أو نسبة منها أو عدم استحقاقها عن المام التالي وذلك في ضوء المركز المالي الشركة وما تحديمن اهداف.

وتكون العلاوة النورية في حالة استحقاقها كاملة حسبة الانتفاع على ٧٪ من الأجر الأساسي للعامل

له المالة المنافق المنافيين الموازنة العامة للنولة السنة السالية --- صورة ضوئية من القانون رقم ١١٤ الت ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و تقرير علاوة خاصة للعامليل الإسالية اليا العادة الثالثة لصت على "

أولاً: اعتباراً من ٢٠٠٨/٥١١ يمنح جميع العاكمين بالتوقة عاتوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساس لكل منهم في ٢٠٠٨/٤/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالبحرة لهن يجين يقد هذا التاريخ، وذلك عون حد أدني أو حد اقصى ، ولا تعتبز هذه العاثوة جزءا من الأجر الاساسي للعامل وتعفي من أية ضرائب أو رسوم. ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الملاوة الخاصة.

ثانياً ؛ يقسيد بالعاملين بالدولة في تطبيق أحكام البند السابق العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقفون بمكافات شاملة بالجهاز الإداري للتولمة، وبوحدات الإدارة المحلية، وبالهيئات العامة، وبشركات القطاع العام، ويشركك قطاع-الأعمال العام، وكذلك العاملون بالنولة الذين ننظم شلون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العلما والربط الثابث.

d/ miner N

الله عن الناموين رقم ٢٢٦٧ لسلة ٢٠٦٦ عنظية الإلساليز ية ... رابعا : تضم العلاوة الخاصة العقر ؛ بهذا القلون إلى الاهور الاسلىمة المفاضحين لأحكامه الحبارا من اول سابع سنة ٢٠١٣ ، ولو تجاوز بها العامل نهاية ربط الدرجة أو الدربوط الثابت المبقر ولوطيقته أو منصحه ، ولا يتراتب طبي الضع هرمان العامل من المعسول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشعيمية أو علاوات الترقية طبقا المشكام المنظمة أنها في القواتين أو اللوابح واللك بالقراض عدم عدم هذه الملاوة " - صورة شوئية من قرار وزير العالية وقم ٢٩٢ لسنة٢٠٠٨ يقواعد صوف المعتوة العاصة الشهوية العقرة والعارة والما للقفون رقم: ١١ لسنة ٢٠٠٨ --- صورة صوئية من تطيمات صادرة من وزارة الله عن العاملة مذكور بها الله "يعلقسة صدور الفاقون زقم ١١١ أسطة ٢٠٠٨ و بعد المشاورات التي ثمت بعيادرات من الساءة ممالي منطمات السحاب الأعمال والاتعاد المصوي المستثمرين خلال اجتماعهم معنا تاريخ ٢٠٠٨/٥/١ ، تاكيداً لمبادئ للموار الاجتماعي والعدالة والمساواة بين كالله العاملين بالثنولة ومراعظ للبعد الاجتماعي فقد تم افرار العلاوة الاجتماعية المشار إليها للعاملين ياقطاع الغاص وافأ ماذة (١) صوف علارة خاصة للماملين بالقطاع الخاصي والجدهيات والمنظمات عنير المكومية والهيلات الخاصة بتنخة (٣٠٠٪) من الأجر الأساسي في ١٣٠٨/٠٠٠ ونلك التنبار أ من أول سابو ٢٠٠٨ بعد اللبي ((٣٨) جانبه لاول -راه طر الدرجة وبعد اقصمي (١٨٠) جنبه متدرجة في هدود ما قروله العكومة للعاملين بالدولة ، مع مواعاة الغواج والنطم الناخلية العاكمة لكل شركة أو منشأة ، وطروفها المائية والاقصنادية ، وما تم صرفه من علاوات من ينخو ٢٠١٨ بداية السلة المالية للقطاع الغاس. -- صورة ضونية من كتاب مكتب العلاقات بمنطقة لوى عاملة عايدين الى رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية بالريخ ٢٠١٥/٤/٨ ملكور به الاتي " بناء على تصريح المحكمة الصنادر في الدعوى ٨٨٠٤ لسلة ٢٠١٢ عمال شمال القاهر ا المرفوعة من الديد / معمد أبو قريش عبد المجود بصفته صد رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الانصالات بصفته بشأن إذا قاتت اللائعة الطاعمة بالشركة معمدة و مصنة عليها من قبل الوزارة من عدمة تحيط سيادتكم علما بأن الشركة الموضحة بعالية لم تتغتم للمكتب لاعتماد لاتحة النظام الاساسي والجز اءات هتي للريخة دون أنني مستولية على المنطقة -- صورة ضوئية من كتاب رض قطاع الشنون القانونية بالشركة المدعى عليها بتاريخ ١٠١٧/٥/١٥ ملكور به " ال الشركة العصرية للاتصالات هي : شركة مساهمة مصرية وأموالها معاوكة للدولة وأموالها أموال عامة وقد ال إثبها حميع المقوق العينية والشخصنية الني تخلت للهيئة السابقة وتقحمل بجميع النزاماتها وتؤدي لشاط ذات الهع عام وهو ذات النشاط الذي كان يؤدي أبان تسميتها بالهيئة المومية للاتصالات و هي تابعة لوزارة الاتحمالات والمعلومات ومن ثم لري أن تتم المحاسبة و قلاً للتعريفة الحسابية (شركات حكرمية) على منسو ، ما تقدم ··· صورة ضوائية من الاتحة النظام الاساس للجلة التقابية العامايين بالشركة المصرية للاتصالات المنشور بالوقائع المصرية العدد ١٢٥ تابع في ١٧ يونيو سنة ٢٠٢١ -- صورة ضوئية من لايهامه هنكيم من القوى العاملة مذكور بها أن السيد/ محمد سليمان سعد الدين لجم (المدعى) هو رئيس اللجنة النقابية العاملين بالنور فالإمميرية للاتصالات بالدورة التقابية الحالية ٢٠٢١٢٠٢ الم المكتدان الاسكندرية المسادر بجلسة ٢٠٠٢/٢/١ في الاستناف رقم ١٠١٤/١٤٤ الصادر من الشركة الأفريك التعلق في منذ سناء ملقى سعمود عيسى و الفرين موضوع المطالبة بالمتركة في حمة يتمهوع الملاوات الاجتماعية و ملحة عبد العمال و العلاوات القاصة من 18 مشى ٢٠٠١ صمن مستحقاتهم الشهيرية وتحاليستجد من علاوات و جاء بحيثيلته " وهيت اله عن موضوع الاستناف وكان حاصل مدار أسبابة تتحصل في أن الحكم المستانف قضى للمستكف ضدهم بغروق مالية تضملت قيمة العلاوات الماسا رغم ما نكرته في أسياب حكمها من عدم أحقية المدعين في ضم العلاوات الخاصة لكوتها مقدره للماملين الإداريين

V/ Hill why 1/2

الرفر في التجوي رقم ٢٢٦٢ لمنة ٢١٠٢ صفية الإسكارية

بالتولة - وقضى في الأسيق برفض هذا الطلب - فلن هذا النسي غير شنبك لذ فضى المحكم المستألف بالهروق المستحقة للمدعية وضم العلاوات المطالب بها عدا المالوات الخاصة وقد استبعد العبير فيما علمس اليه من تحديد فيمه الفروق المستجةة المدعوة بمد استبعاد ثلك العلاوات الخاصة ولع يقد بحساب ملحقها اصلا

- صورة ضوائية من كتف رئيس قطاع شنون العاملين يكشركة المدعى عليها بشان حكم الاستشاف رقم ١٧/٣١٠ ق المسائر لصالح يعني هسلن محمد بيرمي و تخرين علملين بالشركة و القاضي بالزام الشركة بأن تودي للمستفعن المدوات الخاصة المقررة من عام ١٩٩٨ على ١٠٠٧ و ما استجد من علاوات هني ١٠١١ و احقية المستقمين بالقروق المالية العترتية على تلك و مرفق صورة طونية من العكم و الذي استند بحيثياته الى العادة؛ امن الفاتور؟ ا

-- صورة ضوئية من حكم محكمة استناف الاسكندرية في الاستناف رقم ١١/١٧١٧ق جاء بحيثياته " وحيث الله أما كان ما تقدم وكان الثابت المحكمة من اوراق الدعوي ومستدانها وتغرير الخبير والذي تطمئن المحكمة اليه أن الماملين بالهيئة أن نظوا من الهيئة الى الشركة بنات ارضاعهم الوطيقية وأنه يستمر العمل باللوائح والقوانين المنظمة تشنونهم وأن يحقط العامل السقول بصفه شخصية يما يحصل عليه من أهور وبدلات و الهترات ومزآيا تقتية وعينية وتعويضات حد لو كانت تزيد على ما يستحقه طبقا للائحة نظام العاملين بالشركة بون أن يؤثر ذلك على ما يستحقه من علاوات أو مزايا مما مؤداه أن العامل يحتفظ باجره السابق وكافه البدلات والمزايا التي كان يحصل عليها - ولما كان الثابت أن الشركة قد لامت بولف ثلك العزايا - ومن ثم يكون طلب المدمى عقبته في مجموع العلاوات الاجتماعية والاضافية ومشهة عد العمال عن السنوات من كـ ١٩٩٨ هذي سنة ٢٠٠٥ للد جاء على سند صحيح من الواقع و القانون

- صورة ضوئية من حكم محكمة استئناف طنطا مامورية بنها الصادر بجلسة ٢٠١٢/٩/١٧ في الاستئناف رقم ١٠٠ لسنة ٤٤ غاص بالعاثوات التي كان يتم صرفها قبل تعنيل الاجور بالشركة

الوال العاضر عن المدعى عن نلسه و يصلنه بمعاضر اعمالنا :-قرر أنه يستند الى المادة ١١ من القانون رقم ١٩ أسنة ١٩٩٠ و التي نصبت على احتفاظ العاملين بكافة المرايا و الحقوق العبنية التي كانوا يتقاضونها قبل تعويل الشركة المدعى عليها من هيئة حكومية الى شركة مساهمة و ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ له صدر للحفاظ على حقوق العاملين الذين كانوا معينين قبل تحويلها لشركة و منها حصولهم على العلاوات المناصة التي تصدرها النولة و كذا تطالب بالعروق الماملين الدين كانوا معينين قبل تحويلها لشرخه و منها خصولهم على العلاوات الخاصة التي تصدرها النولة و كذا تطالب بالعروق المتروقية على ذلك العلاوة بالاجر الاساسي و بالاجور المتعبرة المرتبطة بالاجر الاساسي و بالاجور المتعبرة و المتعبرة المرتبطة بالاجر الاساسي و الاجور المتعبرة و المتعبرة و المتعبرة المداولة المتركبة المامية المامية المعالمين وقا لذلك و أن التاقية على الاجر الاساسي و الاجور المتعبرة و المتعبرة المعالمين المتعبرة في تسوية المعالمين وقا لذلك و أن التاقية العمل الحمالية المعروب المتعبرة ال نطاب بدات الطلبات للعاملين باللجنة النقابية الترازي من المدعى حيث انه اقام الدعوى بصقته و شخصه و اللك للعاملين التي تطبق عليهم الشروط و نفوض الشركة المدعى عليها في ذلك .

· المستندات المقدمة من الشركة المدعى عليها :-

- صورة ضوئية بيان حالة وظيفة للمدع مورخ ١٠٢١١١٩ مذك ومالا

| الاسم |
|---------------|
| تاريخ الميلاد |
| تاريخ التعيين |
| الوظيقة |
| |

ety siconfly

مع د فامر د ۱۳۶۰ د ۱۳۸۰ مفید د پ تمو قل کجو پوس جام ۱۰۰ و عومه بمیسته و المحمد دایو ۱ جهه انفس : درهٔ لسول الدالیه عرابات عداور لبداکه بمصریه با استداد معاد کال صور قصوبية من قرار نمين الساعي ياطله كالساب عد من ١٩٨١٢١١٠ موهر معهد هير دوه ١٠٠٠ ب صنور « عسونهه من بيين معاص عن النبو که بيميمه اثر باده کس عنز . بعد هوکله الأجو . بنده ۳ . العبر بعد العداعة **** سه صورة منوبية من هر البدعي في لينمبر ۴۰۰۴ ه فر ينام " سدهدور اصوبية مر اجر السطى في شير يونيو 1° " تصاصر الأهر البرد لأسي 1 17 75 البعو افر T 10 17 طنيعه بعني حهود غير عدية MANUEL . بىل بېمىنص مساهمة للعسين البعر 1915 TA ا بين مولد شهر ي P.F. A.15.77 لاجماني معاصورة صولية من كالمدملير الدارة الأجور و السراب المواجه ١٩٤١٧ ميكور به اله قد بد سيريد علايا سر في عام ١٨٠١٨ كالالي -علاود بوريه على ١٨١٦/٠ ٢ بنيسة ١٠٠ ٢ عاتوة ستثانيه في ٢٠٠٨/٥١٠ يفيعة ٠ كد يم زيادة بد الجهود الغير عاليه للكليه و من صحبهم بمبكور من ٥٥ من د من ساسي٠٠٠ ٢ عدر ما ١ ، ١ ، ١ ، ١ بريانة قر ها ١ ، سمهر .. صورة صوبية من حكم محكمة الاستباعد الصائر بناريج ٢٠٢١/١١/١ في المستبعد رقد ١٥٠٥/٥٠١ و. عراق م مرا می مدید حسل و خرید صب الفترکه المدعی عبها موضوعیا مصافة بالفلاو به اش کیا صبرف فیر هیکاه الاجور المراد موليا كالمراب العرب المدعى عليها موصوعها مصابة المعلاوات التي كال حدود في هيئة الاجور المراد الاو الا ال العلاواد المجمعية من بعدلب المستعة بها هي علاوات عسر ديوعي شفق العسر المعهر الدين المدور الاوراد المعلوم وطركات فعام لاعمال عد عد كات الله وكان المستعدد العداد والعمال المعام المدور المعام الم بالسركة المستعف صدها وهي شركة مساهمة مصريه وهبعت بالأنجه الجاسنة لها صف تنقابون وحبب لها حور العملين فيها والعلاوات لحاملة بهم وظف طراب هي التي سيري في حو العملين بفشركت لمساهمة المصرية العمالين فيها والعالم المساهمة في الترام المالية ١٩١٨ او الدكان للك وكان الحكم المسالمة في الترام التمالية للمالية المالية المال لاسيناف قائدا على غير سد من الواقع والقابون والمصنى المحكمة براهمن والهيد الحكم المستعف 4/14/4/1/1/

منوه منوب بر بنام بيشه بهم صدر يعينه ۱۳۶۰ في قيم هو ۱۴۹۰ و باد قو د د. د ده مد د هو مند دند در و د و و پېټيکه پېر څه وا به مر الهود تعظمته عند ده د والمساولين والمساوي بوا سوه سومه در فراید بیداند. این در در ای در درد داد داد بیداند سد سد است. است که در دم در دم کا بوطف سے بیخ بداره و دامیس باشرگه و فوا اس اجر لا دستر اعتراض اید کا سيوره ميدوره مر هيم . في ايند الميوانية صدرها المعاولة سيكو الله كالتي " والإسكه الواقد من هو . م رام " (ا) بدايم 31 " " بيد الميوانية عاوة الفاصيل أميا لله الا جاء للتيك ما ياله المد صرف المادولة وراية المسلمة للصليل المسلم المسلمة . الله الأسلم المادينية الميكونية والكالماء . " المسلم عدالة الميكونية المنظورة المنكونية الشامة والمنها الله المادية المنظورة g-1 - r 2 11 15 47 71233 T 100T AL عبوا دعبونية مراسرج أوجل وساسي بتماعوا · صورة صديد من عكم معلكم الاستدرية الإندانية العديد معيمة ١٠١٤/٢١٢ في الديوي رق ١٠٠٩ سنة ١٠٠ كسيام و في ساعوى سرفوعة من الساعي في السعوى بمثلة سايسعميه والصفية إليس الحته سعمة ليميس سترخه بنصریه بلاعدلات صد بشرکه بصف فیها برد کفه الاستطاعات من لملاو ب سوریة عی الاعواد و حكس بمحكمه يعم قور بدي ي و ها بحيليد لاس - اوهب يد نقم اللهرات الراق عنوي ومسديه بن بدعي هو رسل محله بديد محمر بدر كه مدي عبه مور والمداع الالها الالها به فار باي ها صحبه و محمه و محمد بدي مراق محمد حمر بر صحب عمر وحدم بعال صح لمدة الالها والله المحكم في المحمد في معرف بيان براع معفق بعرومه حد عبه بسوسه وبد عبد المدد الاله بها مراق المحكم في المدوم بالمحكم المنصوص عليه بشمده الالها في عدومه المدادة الالها بما المحكم المنصوص عليه بنايا المحكم المنصوص عليه بنايا المحكم المنصوص عليه بنايا المحكم المناوعة المحكم والمكتب بتحكيه يعيم فوارا بدعوي عد عرف بسومه وب صد سده . بعد بده به شرع وب عن هريو اوسط وطف بنده ۱۷۹ عن بات القابول و واد لده الدعي ابن اقامه دعو د بعد بي بدي سومند صحنفه او اعد هم كت المحافظة الاساسة الأمر التي بكو المعة السعوي غير مصوبة براهم ما العريق باي رسمه الفنول وهو ما يقصي به المحكمة على سعو الواراء بمنظوق المحكم " ساعب را صوبه ما حكم محكمة الإسكارية الإسبانية الصدر العلمة ١٠١٠/١٠/١ في الدعوى رفد ٢٠٠١ سده ۹۰ - عملیه و فی باغوی بغرفوعه بن بعاغر فی البغوار بانکه با نشجمته و بصفه ایسی شجه سفیه تجانبی المتراكة للمصرية للالمصالات مساكل للبراكة للمال فيها سافي علاود ١٠٠٠ و مصهر و العروق المالية و حصَّت معظمه مام فول بدعوى مات معيدته بمعكم معلَّمة 2/ PARAMA 1/2

Andrew to the contract of the land

منوا ومتريزة بالأعكر تعكية تتمار الدفراة ارتباسه في ليد البينة لفقية على للمناصر والمداكة والمنظ -----عوالد فرامتها دادو بالواز بنشه فمريا وهوا أمراسي بهدامه المح لله لولولية والمعلمة في فواع عالم والمدوس لما الما والحالة کلو ... و هو ما عصلي بنيه البيمگنه ياميا هوال جانو او الرفمها من اعم الاق صنعه مده متوره متولية بن عريز علير في اعدان الدار الألاسات متور متولية من الأعكم لعصبية الإلى منها الاطلبة الراسية الراسية المؤادية بقطية والا ۱۹۹۱ آو سینف آرمی همی همید عالود د . ۳ ۱۳۳۹ دای سینف آرمی همی شده در . ۱۳۳ - ۲۳ رستاند آنمازد از باشد عاد من . ۳ ________ سان ٿو . ماضله د ليال ٥٠٠ عند اللهل مسكرة بشفاع مورهيل ١٠٠٠ ١٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٠ ورد يهم الاي را عدودان لاعزو بدر معرفها و مو يعن بدرو سن ب يدون ب الدن بادن المديد المديد عمري و لواقعي مع ، در عمها مسموروفت ومدين بعب بندده وه و دب بدر بدر داني المعتربية أن المناور وصديم ال الدائل عواراس المديد المدين المدركة ساعر عبه را فرونغ و الله و المها عدد المد لما الا المسمعة ، عراد عد كار الله والعا سف سار قدر بد فعیل افز صحب سدر فی معوضه مداعت سویته رسا صد سیده . المهما به صر مراه عن فيه مطرش معرش عيها بساء الله الله عن سولة ما عاد مراق الوسعة صد لما و ۱۱۹ شر دان خبول و لا تجافلت می فامه داده و المساد مادن اسالتی اس افراند المام نواندهای سوافت صحية ورعما فوكات معتمه السانة 1 pourte

ATTENDED TO The state of the s --------the late of the la 10 10 10 J: . I has at he .. in terms in a get meeting the party is and work to a display to display to your parameter notes . parting and your of per - ind to the pool to provide the to the total provide the total to the total to the total . - . . . with the free per ser go is and the comment of good and and and and are 1 man 24 - 26 m , you prom you , to estable, you pro com - on you seems pay on pass in, it is no so seems I have the state and come of and the commence of the same to 3 it is better a first that it is in the in the in the contract of the cont 1X/ more/4.

عالم الرابعول فو ١٩٥٩ بيداده و مرد بالسالة - لا م الهدة تقومية التحليب الأهماعية المدعى عليها بدلية باعاله منه يه مقش المتعلق للي بالراحمي مع المعلوب المدينة المدينة المال المدينة المد والعبيات بملاوة المجله لقارا ٨٠ ٢ كاسة يبيله صرف القاسة القاولية ١١ مر الرايح الأساع عن الصرف بالتي سام القيا المكم . ٣- فيما يطلب المدعى عن نفسه و يصفيه بالرام الشركة المدعى عليها الأوس بصوعيا وصم علاوة علم ٨ قصة بسبية ٢ % للاجر الأساسي للمدعى (بصفية وشخصة) ويجميع العشين العاليين بالشركة وكنث لبين دينو حيد باريخ حاليهم للمعش وما يدرب على بلك س يد عبي عنصر الجر الأجران المبائزة و المرجعة المسير والمبحثة في 1 الحوافر ويدن طبيعة العبر والجهود العبر عامية ويدل المصاعر ويدن الوطيعي و لارباع) و صرف ور. كافة الفرول لمالية مسحقة بمدعى (بصفية وشحصة) ولهمية بعمس بالشركة و تسي هيو. للمعش هيي تاريخ إحاليهم للمعش مسرمية عي ذلك مع الرام الشركة المدعى عيها الاولى بادام بعويات الف چيرة بكر مدعر مع صرف طلده الفلونية ١٠ من بيريخ الإصدع عي بصرف وهمي معلم بطيد الحكم بورد ما يني ... — ينصد لمناعي بقلول اصدار الملاوة الخاصية رفد ١٠ سيد ١٠ ٢ و الماضة المثل الجندعية و نجال به .١٠ مر الفادون ؟ السنة ١٩٩٨ و يشر بند بالأحكم القصادية الاستنافية التي أنبهت التي حقية بعض إعلام في العلاوات الخصة مستدا التي الفادة ١ ص القانون ١٩٩٩ أسبة ١٩٩٩ « سعم العالم شائلة من الفيون ١١٤ بيسة ٨ - ٢٠ على " او " عداد من ١١٥١/ ٢ يمن جميع العامين بالنوالة علازه حاصة شهرية بنسبة ٢٠٠ من الأعد الأسمس لكل منهد هي ١٨٠٠/٠ ٢ او هي داريخ التعيين بالسنية لمن يعين دها هن الكتاريخ، واللك دول هنا النبي او حد هضمي ١٠٥٠ لم تحير هده الملاوة هراء من الاجر الأسسى للعامل ، والعلي من أيه صراب أو رسوم ا ويصدر وزير المائية الفرارات الدرامة لنعيب حكام هاه تنعاثوة الحصبة النب يعصد بالعاسيين بالدوية في تصنيق أهكام البيد السابق الماملون - حل جمهوريه مصر العراسة - سعول ، سوائس بمكافات شاهنه بالجهار الإداري بشوية، وتوجدت الإدارة المحلية، وبالهناب المعامة، ويسركات القصاع بعاد، وسعركات فعاع الأعمال العامر وكليك العاملون بالدولة الدين بنصم شدور الوجيفهم فدائين أواده نج حاصلة، ويوار العناصب العامة رابع الصدر المالود الماصلة المعررة بهم المدول إلى الأجور الأساسية للجاصيفين الأحكمة عبر اللي وأن مدو سبه ٢٠١٣ ، ولو تجنور بها العامل بهايه ربط اسرحه او المربوط الثاليب المعزر بوطيعته او منصبه ، ولا يند سب عمي لصم حرمان العمل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإصافية أو التشجيعية أو علاو - الدرقية صعا بلاحكاء لمُصْمِهُ لَهَا عَنِي العَرَائِينِ أَوَ اللَّوْنَاحِ وَبِلِّكَ نَاهِرَ صِنْ عَلَمَ صَمْ هَاهُ الْعَدُّوعُ = جه بالتعليسات الصدارة بورارة القوى لفصالة (العافية العمل الحماعية التي بستند اليها المدعى) الأسى -المساسة مسور القادون راهم ١١٤ أسته ٢٠٠٨ و بعد المشاورات التي تعت بمبادرات من المسجة ممثلي معلمات صحاب الأعمال والاتحاد العصري للمستشرين حلال اجتماعهم معا تاريح ١١/٥/١٠ ، باكب لمبادى العور الاحتماعي والصالة والنسبواة بين كافة العاملين بالبوله ومزاعاه للبعد الاجتماعي فقد تم اقرار العلاوم لاجتماعية لمشر الله للعامين بالقطاع الحض وقد للفواعد الثالية. ماده (١) صرف علاوة حاملة للعاملين بالقصاع لجاص والجمعيات و المنصف غير الحكومية والهبنات الخاصة باسنة (٣٠ %) من لاجر الاستسى في ٢٠٠٨/١/٣٠ ومنك عبير من ول سيو ٢٠٠٨ سعد المعي ((٢٨ جبيه لاول عربوط النرجه و بحث اقصيل ١٨٠١) جبيه متدرجه هي حدود ما فو ته الحكومة سعمس الموره ، مع مراعاة القواعد والنظم الداخية الحكمة لكل شركة أو منشاة ، وطروفها المثلية و لاقتصادية . وما تم صرفة من علاوات من يباير ٢٠٠٨ بداية السنة المثلية للعطاع الماص -- واورست الحاصره عن نشركة المدعى عبيها ال الشركة لم لوقع على نلك الاتفحية و لم يقدم الصاعي ما عبد وقيع ... نصب اندوة ١١ من الفعول ١٩ لسنه ١٩٩٨ على " ينقل العاملون بالهيئة لقومية بالانصبالات السلكية واللاسلكية الى السركة الجبيدة بدأت وصاعهم الوطيعية، ويستمر العمل باللوائج المنصمة لشنودهم تحين اصدار لابحة نشام العملين بالشركة. وحنط العاس السقول بصف معصومه مما يحصل عليه من الجور وبدلات وأجارات ومرايا بعدية وعيدة ومورسات، ولو كان ترب على طار المحمد على الاسعة علم العاملين بالشركة دور أن يوثر ذلك على مد يستعه 30/ Johnson / 40 (2,11

- - 1 The state of the season of the 4, 4 1 , 4 the good taken . 1 11 . 14 . the state of the state of the state of the state of A man " a special special control of the special speci الموني الرقة الداخم و فالأخوارية و تطور من التقامي القانون القاملي و بالداخ المراج المراج المراج المراج المراج المراجع rest on the state of the state ٠ ١٠ ين الأصر الما يوم من لاده المعامرة عاملين والماركة الماء في طريع المعمول ويها العيار المن ١٩٥١ ١٠ ١ هاملين و قو مو د مو ما ده و د و د د وال عو الدو او د به ورو الما و د مسه الما در الما و م ا ا هم و در همه معرود دل سره و سره و مدن دو د عاصب عدور الهوسرود د رمير بوتو فراه و بن الأو وراه به الأطامين بعدر العامة المسيدة ور as my of tale that year and tolong a state to the use of the tale of the tale of the or of the or مسهد مصني ريفت ويد و له ما أو مه ملايم المسلد المروقة الدور بدالمري بدالم اللمان يدي مساور agil a parties you و الله المعروم مراجع لا الله الله الله الله الله عدم هوادية الأو هدو طدوه الله و هذه و and the second of the trade of the hale of the state of the samp do the the second of an ear of the first property and a shall a street of the first post of a second as a secon و الدر المراد و در مدوسه و درا و الدر فهر علمه الأهد الراد و في عسب مدي and as an entres explicit latellating or warfe the transport some some class we will so many a come of the first file of a come of a and agree of the last of the light by the last of the 41 -010 1 10 ا بعد البرازي إلى من المعام و صده فور الروي لر هذه در عمر ديد أنفي الإيها بعد لهذو و 15 الموار ١٢٠، ١٢٩ و ١١٩ ، ١٩٠ من ديو رسر " سيدة " و الرحوام العد الره المصدة عادية هذا المد على المدال الدقع و هدت ال المك أمقد ع 14, 12 polish 140

النتيجة اللهائية في الدعوى رقم ٢٣٢٧ لمسنة ٢٠٢٢

۱- بناريخ ۱۹۹۸/۲/۱۱ النحق المدعى بالمعمل بالهيئة القومية للاتحمالات السلكية و اللاسلكية بوظيفة كاتب رامع و موجب القالون رقع ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنشور بالجريدة الرسعية بالمد١٢ (تابع) في ٢١ مترس ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة لتومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصوية للاتصالات (الشركة المدعى عليها) و نشرح في وطاللها على شغل وظيفة المصالي تمويل و مجلسة بالتورجة الاولى و مارال بالخدمة وهذا الشهادة الصفرة من وزارة القوى العاملة فان المدعى رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية للالصالات

٢- يطاف المدعر بصفته و شخصة بالاتورية أحد بالزام الشركة المدعى عليها الأولى بصرف وضم علاوة علم ٢٠٠٨ كاملة بنسبة ٢٠٠٠ للأجر الأساسي المدعى (بصفاء وشخصه) ولجميع العاملين الحاليين بالشركة وكالك الذبين احيارا للمعاش حتى تاريخ إحالتهم للمعاش. وما يترتب على نلك من لذار على عناصر الأجر الأخرى المتأثرة والمرتبطة بالأجر الأساسي والمتبثلة في (الحوافر

وبدل طبيعة الممل والجهود الغير عادية وبدل التخصيص وبدل الوطيفي والارباح) بد صرف ورد كافة الفروق المائية المستحقة للمدعى (بصفته وشخصه) ولجميع العاملين بالشركة والنبين لحيلوا للمعتل حتى تاريخ إحالتهم للمعاش المترابة على تلك مع إلزام الشركة المدعى عليها الأولى بأداء تعريض مادي والتبي للمدعين ٢٥ ألف هنيه لكل مدعى مع صرف الفائدة الكاونية ٤٪ من تاريخ الإمتناع عن الصرف وحتى ثمام تنفيذ الحكم ج- الزاء الهيئة القومية للتلمينات الإجتماعية المدعى عليها الثانية بإعادة تسوية معلى العاملين الذين تم إحالتهم للمعالى و حسب العلاوة الخاصة لعام ٢٠٠٨ كاملة بنسية ٢٠% وصيرف كافة الفروق المالية المتراتبة على ذلك باتر رجعي مع صرف الفائدة القانونية ١٪ من تاريخ الإمتناع عن الصرف وحتى تمام تنقيد الحكم

٣- للاسباب الموضعة بتقريرنا صد ١٠ : ١١ نخلص الى عدم احقية المدعى (بصفته و شخصه) في طلباته ٤- نفعت الشركة المدعى عليها بالمنكرة المقدمة امام المحكمة بالتقادم الحولي و الخمسي و نفعت بالمنكرة المقدمة امامثا بحم قبول الدعوى الراهنه لرفعها بغير الطريق الذي رمعه القانون وفقاً للمواد ١٦٨، ١٦٩، ١٢٩، ١٨٠، ١٨٠ من قانون العمل ١٧ لسنة٣٠.٠٧ والاحكام القعنمائية الحاصلة عليها ضد العدعى بشان ذلك النام و حيث ان تلك النفوع فالونية فمتروك امر الفصل فيها لهينة المحكمة

هذا ما انتهينا اليه

مقدم التقرير خبير حسابي اصفوت مصطفى الشماع التوقيع المخرا المار الرار





ر مربيع شمل ، عليه تحويل البيئة القومية لاتصالات اسلكية والاسلكية البرائديكة يستعدة عبدية بعدهات عدد عن المبر شمل ، حكام 11 المبدئة 1850 المبدئة الملكية والاسلكية البرائديكة المستعدة عبدية بعدهات الله من من الله من المنظم المنطقة المنطقة المنظم المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة المنطقة ا و المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة د المسابق بالأجور والمنح والمكافأت والعلاوات والهراها من مسلمقات العنطين بالمركة ولد بود النص بها طبع سريد. ويحمد حريبات هاصلة بالملاوات، المعاطين بالشركة فعابلاً ، كان الابان المعطون بالمركة ولد بود النص بها طبي سريد الله المعروضات خاصة بالملاوات، المعاملين بالشركة المديد وكان الثابت بالديد المديد العراق بالادراق والديال والدي للمان المستحد المستحد والمناب به ان الشوكة المدهر طبها في شوكة مساهمة بعد ية وابعث الطاع علومي و العادة يه الله المعالي على المعالية على العلاوات ويعكمها قرارات معاس الأثارة والالعة المعمول بها وهنت أن الشركة ي عن عليها ك قامت في ١١٩١١ - ٢ ياصدار قرار بصرف عار من العارات العابسة الاستثنائية في الاهر الأساس يهام سيها هب المحموعة الوطيقية ومن أم قانها تعضع السلطة الشركة المددس عابها في تغيرها بمان ال تكدل ما مه ينو اللي الصندرة العالوات العاملين بالدولة ومن ثم لا توجد احقية الدسمي بصفته والنعم علي عليته وهو الامر الدي يار المرابعة المحكمة بان الدعوى العقمة من العديمي قد جابيت بغير مند صحيح من توالع والفاون وهم الامر الذي تلضي رره المكلة برقمتها على تحر ما سيرد بالمنطوق بيت أنه بشان مصاريف الدعوى شاملة مقابل العلب المحاملة فقرم المحكمة بها المدنس عملا بنعم المنتذ 1711 ا عن وتون المرافعات و المائد ١٨٥٧ من قانون المعامة وقم ١٠ لسلة ١٩٨٣ المعنى باقتلون ١٠ لسنة ١٠٠٠ واعقه من الرسود النب الله عملاً بالمادة السائمة من قانون العمل رقم ١١ لمينة ٢٠٠٣ اقيده الاسباب حكمت المحكمة يرقض الدعوى على النعو الوارد بالاسباب والزعت المدعي بالمصاريف ومبلغ ه تداب المعاماة واعقه من الرسوم القضائية.

المسلم المسلم المسلم والمكفات والعلاوات وغيرها عن مسلمان الدارا المسلم المسلم

بيت انه بشان مصاريف آذعوى شاملة مقابل اتعلب المعاملة: فللزم المعكمة بها المدعى عملا بلعس العاملة ١٩٨١ ١ من وتنون المرافعات و العاده ١٩٨٧/ ١ من قانون المعاملة رقم ١٧ لسلة ١٩٨٣ المعال بالقانون ١٠ لمنة ١٠١٢ وانظاء من الرسوم التصالية عملاً بالعادة السادسة من قانون العمل رقم ١٢ لسلة ٢٠٠٣

قليذه الاستاب

هكمت المحكمة برفض الدعوى على النحر الوارد بالاسباب والزمت المدعي بالمصاريف ومبلغ لهم والمنحل جلبه مقابل تعاب المحاماة واعقته من الرسوم القضائية.

لين السر

مجال عمل الشركة الشركة المصرية للاتصالات هي شركة عامة مدرجة في البورصة المصرية منذ ديسمبر 1999. وهي تعمل في قطاع خدمات الاتصالات مع التركيز على خدمات الاتصالات المتكاملة. لديها شركات تعمل عبر الجزر البريطانية وأوروبا الغربية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

معلومات مباشر

https://www.mubasher.info > stocks > etel > profile

المصرية للاتصالات (ETEL) - معلومات مباشر